البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية
دراسة حالة سوريا (2011 – 2018)

سفيان مخنف
باحث دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

عرفت السياسة الخارجية التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية تحولا كبيرا منذ وصوله إلى الحكم عام 2002، من خلال ما عرف بـ سياسة تركية "ترتكز على مبدأ صفر مشاكل مع دول الجوار" بصورة عامة ومع سوريا بصورة خاصة، يعني بذلك تعظيم التعاون مع دول الجوار وإحراز علاقات متقدمة معها، سياسيا، اقتصاديا، وعسكريا. استمرت تركيا على هذا النهج إلى غاية اندلاع ما يسمى بـ "الربيع العربي" عام 2011، إذ دفع تزايد نشاط حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بتركيا إلى وضع سياسة خارجية جديدة للتعامل مع الأوضاع المستجدة في سوريا، بحيث لم يعد يستبعد حزب العدالة والتنمية كلية إمكانية استخدام القدرات العسكرية التركية – في إطار أدوار صراعية اضطرارية – بغرض حماية المصالح التركية، وتحقيق أهداف سياستها الخارجية، على أن يأخذ ذلك شكل التوظيف الذكي بمعنى تأجيل اللجوء إلى الآليات العسكرية إلى ما بعد توظيف الآليات السياسية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

القوة العسكرية - السياسة الخارجية – تركيا – سوريا - حزب العمال الكردستاني - الدولة الإسلامية - الربيع العربي.

Summary:

The Turkish foreign policy, under the reign of the Justice and Development Party (AKP), witnessed a major change. Since its arrival in power, in 2002, the AKP adopted a policy based on the principle of « zero problem » with the neighboring countries in general and in particular with Syria; in the way by which the Turkish government tends to strengthen the

cooperation with the neighboring countries and achieve advanced relationships politically, economically, as well as militarily.

Turkey continued to proceed in this policy until the breaking out of what is called « the Arab Spring » in 2011,the acceleration of activities of both the Kurdistan Workers' Party (PKK) and the Islamic State of Iraq and the Levant(ISIL) in Turkey, led the Turkish government to establish a new foreign policy to deal with the current circumstances ;in which the Justice and Development Party seize no effort to preserve the Turkish interests, including the use of military capabilities, if necessary-as part of an emergency conflict role- and to achieve the targets of its foreign policy in a wise and smart way ;i,e the use of the all- possible political and economic solutions before resorting to the military ones.

Key Words:

Military force - foreign policy - turkey – Syria - Kurdistan workers party - Islamic State - Arab Spring.

مقدمة:

إن رفض تركيا التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لغزو العراق عام 2003، كان بمثابة الكاشف للاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، التي تستند إلى "نظرية العمق الاستراتيجي" للدكتور أحمد داود أغلو، وهي رؤية تقوم على أن تركيا دولة فاعلة في محيطها الإقليمي والدولي وانطلاقا من عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية وأخرى لها علاقة بالموقع الجيو- سياسي الحيوي فضلا عن علاقاتها التاريخية بالجوار الجغرافي، أصبحت سياسة "صفر مشاكل" مع دول الجوار في هذه الفترة بمثابة حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية، تجاه دول محيطها الجغرافي بشكل عام وسوريا على وجه خاص، تقوم على أساس التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي بعيدا عن الحلول العسكرية.

شكل الربيع العربي في عام 2011، تحديا حقيقيا لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية وعائقا أمام تطبيق مبدأ " صفر مشاكل" مع دول الجوار، خاصة سوريا، بفعل تنامي نشاط حزب العمال الكردستاني والدولة الإسلامية (داعش) في كل من سوريا والعراق، وهو ما يشكل تهديدا للأمن القومي التركي – حسب تقديرات أنقرة - وهي العوامل التي شكلت انعطافة في انتقال تركيا إلى تفعيل القوة العسكرية (القوة الصلبة)، لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، انطلاقا من قناعة تقول إن المشاركة في العمليات الجارية في المناطق المتوترة وممارسة الدور والنفوذ لرسم الخرائط والمصائر أفضل من البقاء متفرجا

عما يحاك من المنطقة من قوى دولية وإقليمية. ومما تقدم نطرح الإشكالية التالية: ما هو دور البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا بعد 2011؟ وينبثق عن هذه الإشكالية البحثية عدد من التساؤلات الفرعية منها:

1. ما هو مفهوم القوة العسكرية في السياسة الخارجية.؟
2. ما هي مكانة القوة العسكرية في السياسات التركية داخليا وخارجيا؟
3. ما هي أسباب ودوافع تفعيل تركيا "قوتها العسكرية "بدل "القوة الناعمة" في سياستها الخارجية تجاه سوريا بعد عام 2011؟

وسنتناول الإشكالية الرئيسية من خلال الفرضية التالية: هناك علاقة ارتباطيه بين استخدام تركيا للقوة العسكرية في سياستها الخارجية و بين عدم الاستقرار الأمني والسياسي في سوريا في ظل ثورات الربيع العربي.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين أساسين: المنهج التاريخي وذلك بتتبع تطور استخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية التركية ومنهج دراسة الحالة بحكم تناول البعد العسكري في السياسة الخارجية التركية دراسة حالة سوريا فترة: (2011-2018). ومن أجل دراسة كل ما تقدم به ارتأينا الاعتماد في ذلك على ما يلي:

- المحور الأول: مفهوم القوة العسكرية في السياسة الخارجية.
- المحور الثاني: عامل القوة العسكرية التركية على مستوى البيئة الداخلية.
- المحور الثالث: عامل القوة العسكرية التركية على مستوى البيئة الخارجية: (حالة سوريا2011-2018).

المحور الأول: مفهوم القوة العسكرية في السياسة الخارجية

إن امتلاك الدولة للقوة يدعم قدرتها على اتخاذ القرارات السياسية الفاعلة ومن ثم يحرر سياستها الخارجية وتحركاتها الدولية لدرجة مقبولة، وقد تلجأ الدول إلى تبني نهج امتلاك (بناء/ الاستحواذ) عناصر القوة رغبة منها في التحكم بالسياسة الدولية أو تقليل آثارها السلبية عليها وعدت القوة العسكرية أهم عناصر القوة تلك وأهم مقومات الاستقطاب الدولي[1]، وعليه يمكن القول: أن القوة العسكرية كأداة من

[1] خظر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص، 19.

أدوات السياسة الخارجية لأية دولة كانت دائما نتاجا وتخريجا لتفاعلات منبثقة عن نسق حضاري معين في هذه الدولة أو تلك.[1]

وتستخدم القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول، ويتخذ هذا الاستخدام أحد مظهرين: (أ) الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية، (ب) التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة[2] ونفصل في استخدام القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية على الشكل التالي:

أولا: القوة العسكرية كأداة دفاعية في السياسة الخارجية

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، بمختلف استخداماته الهجومي والدفاعي[3]، ويعني بالاستخدام الدفاعي للقوة العسكرية ، أن الدولة لا تستخدم هذه القوة إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك، إما دفاعا عن نفسها ضد الهجوم، الذي تتعرض له من قبل دولة خارجية معادية لها، أو دفاعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها، والذي لا يجدي في التعامل معه استخدام الأدوات الأقل عنفا للسياسة الخارجية[4]، ومن هنا فإن استخدام القوة العسكرية في هذه الحالة يتم في إطار تبني السياسات التي تهدف إلى الإبقاء على الأوضاع الراهنة Status Quo والدول التي تنتهج هذا النوع من السياسات ذات الطبيعة الدفاعية عادة ما تقبل دخول الحرب كضرورة من الضرورات التي تحملها عليها طبيعة البيئة الدولية (التي تتسم بشرعية اللجوء إلى القوة المسلحة كوسيلة لفض المنازعات الدولية) ومن ثم فهي تقبل الصراع كضرورة من ضروريات البقاء في هذه البيئة[5].

وفي حالة الهجوم الخارجي تكون القوات المسلحة الهيئة المسؤولة في الدفاع عن الدولة ، بحيث تتوقع الحكومة والمواطنون على حد سواء أن تستخدم تلك القوات الدفاعية القوة اللازمة أي كانت لصد الهجوم وهزيمة العدو[6]، ويأتي استخدام هذه القوة حسب "أرنولد ولفرزWolfers"، من أجل تحقيق هدف البقاء القومي للدولة والدفاع عنه ضد أي محاولة تستهدف تغيره، وقد تتنوع الأهداف المتوخاة من الحفاظ على البقاء القومي للدولة وتتوسع إلى الدفاع عن استثمارات الدولة في الخارج إذا ما كانت هذه الاستثمارات

[1] بشير عبد الفتاح، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2008، ص، 11.
[2] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: مشورات ذات السلاسل، ط.4، 1985، ص، 509.
[3] أحمد نوري النعيمي،عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة أنموذجا، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2015،ص،379.
[4] إسماعيل صبري مقلد،السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، الجيزة: المكتبة الأكاديمية، ط.1، 2013، ص،271.
[5] هشام محمد ألأقداحي، العلاقات الإستراتيجية الدولية، إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2014، ،ص. ص،526-527.
[6] بول ويلكينسون، العلاقات الدولية،ترجمة: لبنى عماد تركي ، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،ط1 2013،ص ص،47-48.

الخارجية تشكل عصبا رئيسيا من أعصاب القوة القومية للدولة ويترتب على فقدانها تغير علاقات القوة في غير صالحها[1].

ثانيا: القوة العسكرية كأداة هجومية في السياسة الخارجية

لقد أثبتت القوى العظمى رغبة فائقة في استخدام قوتها العسكرية الجبارة كي تحافظ على موقعها المسيطر، ولقد تدخلت هذه الدول تكرارا لضمان الاحتفاظ بقدرتها الوصول إلى مصادر المواد الخام وإلى الأسواق الكبرى، يضاف إلى ذلك أنها قد استخدمت القوة العسكرية أيضا لشل حركة دول الأطراف وشبه الأطراف التي تراها تهديدا لمصالحها وعائقا أمام تحقيق أهدافها المختلفة (داخلية وخارجية).[2] من هنا يتضح لنا أن الدول تلجأ إلى النوع الثاني من الأسلوب العسكري –القوة الهجومية- لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، إذ أن هدف الدولة من وراء استخدام قوتها العسكرية هو تحقيق بعض المكاسب الإقليمية أو الإستراتيجية أو الاقتصادية أو السياسية كالعمل على إسقاط نظام سياسي مناوئ لمصالحها[3] وباستخدام القوة العسكرية الهجومية يفرض الأقوياء كلمتهم ويسيرون الأمور كما يرونها وفقا لمصالحهم الخاصة.[4]

ويمثل الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية للدولة مظهرا شائعا من مظاهر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وبكل ما يمكن أن ينطوي عليه هذا الاستخدام من انتهاك للسيادة أو السلامة الإقليمية لدولة من الدول، أو تعريض استقلالها السياسي للخطر، أو محاولة فرض علاقات قوة جديدة، وفق ما تخطط له الدولة، التي تعمد إلى مثل هذا النهج الهجومي في استخدامها لقوتها العسكرية[5]، ويوفر الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية العديد من المزايا للدولة التي تلجأ إليها، من ذلك مثلا أن الدولة المهاجمة هي التي تختار التوقيت الملائم لبدء هجومها كما أنها قد تستفيد من المزايا التي يحققها عنصر المفاجأة إذ أن الهجوم المباغت يشل مقاومة الطرف المستهدف به.[6]ومن ناحية أخرى فإن الميزة التي يكفلها الهجوم لا تقتصر على عنصر التوقيت وإنما تتعداه إلى تحديد المكان ونوعية الأسلحة التي تستخدم في تنفيذه فالأسلحة تتنوع آثارها بحسب القدرة التدميرية لكل منها[7]. يبقى أن إذا كان للهجوم مثل تلك المزايا التي أشرنا إليها، فإن هناك حالات عديدة، قد يخفق فيها الهجوم في تحقيق أهدافه؛ لأكثر من سبب ومن ذلك

[1]علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد: الدار الجماهيرية ،2010 ص،150.

[2]جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص،293.

[3]هشام محمود ألأقداحي، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2012، ص،398.

[4]كريم أبو حلاوة ،سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية،مركز دمشق للأبحاث والدراسات،2015،ص،4.

[5] صبري مقلد،السياسة الخارجية،مرجع سابق، ص. 273.

[6]الأقداحي، مرجع سابق، ص،398.

[6]إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص.510.

أن الاستخدام الهجومي للقوة يعمل بطبيعته العدوانية واللاأخلاقية المستفزة على تجميع كل القوى المناوئة له ودفعها إلى محاولة إحباطه، وعدم تمكينه من جني ثمار عدوانه. كما أنه في حالات أخرى، فقد يتسبب الهجوم في استثارة عداء الأطراف المحايدة في مثل هذه النزاعات الدولية.[1]

المحور الثاني: عامل القوة العسكرية التركية على مستوى البيئة الداخلية

أولا: عقيدة الجيش التركي

إن مهمة القوات المسلحة التركية هي ضمان أمن تركيا ضد التهديدات الداخلية والخارجية ومواجهة التحديات الأمنية والأزمات في ظل البيئة الإستراتيجية العسكرية السياسية الراهنة، حيث التوازنات العالمية والإقليمية لم تستقر بعد بصورة نهائية[2] أما عقيدة الجيش التركي، فإن المحور الأساسي الذي تستند عليه هذه العقيدة فهو "مبدأ أتاتورك" (سلام في الداخل، سلام في الخارج)، ولهذا وباستثناء تدخله في قبرص لإنهاء الانقلاب العسكري المدعوم من قبل جمهورية اليونان في تلك المرحلة في 20 جويلية 1974، لم يخض الجيش التركي أي حرب عدوانية ضد الجيران، وتقوم عقيدة القوات المسلحة التركية على أربع نقاط أساسية[3]:

1- **الردع:** عبر الحفاظ على قدرات تركيا العسكرية وتأمين تقدمها في هذا المجال بشكل قوة ردع في قلب المنطقة التي تعد بيئة خصبة لعدم الاستقرار والمخاطر المحيطة بتركيا، بمعنى آخر تأمين الناحية الدفاعية بشكل يمنع الآخرين من اعتماد الهجوم.

2- **المساعدة في إدارة الأزمات أو حلها عبر الإسهام العسكري:** إذ تعد هذه المهمة من المهمات الأساسية في الجيش التركي وهي تعني أنموذجا عن الجيش الذي يعمل على نشر الأمن والاستقرار وتأمين السلام، وهو دور تفتقده معظم جيوش العالم، لذلك نرى تركيا من أكثر الدول مساهمة في عمليات حفظ السلام أو حل النزاعات عبر الأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي (NATO).

3- **الدفاع المتقدم:** ويعني تشخيص المخاطر مبكرا والعمل على تحديد التحرك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية وضد قدرتها على المشاركة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وإيقافه.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. 275.

[2] أحمد يوسف الكيطان، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحولات الداخل ورهانات الخارج، الأردن : دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015،ص. 193.

[3] أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية : دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، ط.1، 2017، ص. 360.

4- الأمن الجماعي: وهو عنصر مهم في عقيدة الجيش ولا سيما فيما يخص المشاركة في أحلاف إقليمية أو منظمات دولية، وبناء على هذه العقيدة يعمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات عسكرية دفاعية ترتكز على[1]:

1. أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة للاستراتيجيات ومبادرات توفر الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة.
2. أن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة.
3. أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الايجابية مع الدول المحيطة

ثانيا: القوات المسلحة التركية

يعد الجيش التركي ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية وهي ثامن أكبر جيش عالميا من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة وهي أكبر من الجيش الفرنسي والانجليزي مجتمعين[2]، وبنحو (743475) ألف من القوات منهم (382850) في الخدمة العسكرية و (360655) فرد احتياطي[3]، وتتألف القوات المسلحة التركية تحت رئاسة الأركان العامة من:

1- **القوات البرية:** تتشكل من أربعة جيوش: الجيش الأول في منطقة مرمرة، الجيش الثاني في جنوب شرق تركيا، الجيش الثالث شمالي شرق تركيا والجيش الرابع يسمى جيش " إيجه" في إزمير[4]

2- **القوات البحرية:** تنضوي تحتها قيادة الأسطول والقيادة الميدانية للبحر الشمالي والقيادة الميدانية للبحر الجنوبي وقيادة التدريب والتمرين البحري.[5]

---

[1] فراس محمد إلياس، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2016)،ص، 95.

[2] علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو استراتيجية- النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي"، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010،ص، 36.

[3] HURRIYET DAILY NEWS, Turkish Military in firepower World top 10 list, (01 September 2017), in : http://www.hurriyetdailynews.com/turkish-military-in-firepower-world-top-10-list-117462/29/01/2018,/15:08 m

[4] دحماني العيد، السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط بعد 2002، (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016)، ص، 39.

[5] وحدة الرصد والتوثيق، "خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الجيش التركي خريطة معلومات أولية"، المعهد المصري للدراسات السياسية، (12 سبتمبر 2016)، ص، 3.

3-القوات الجوية: وتتخذ قيادة هذه القوات في أنقرة مقرا لها، وهناك قيادتان، مقر الأولى في أسكي شهير، ومقر القوة الأخرى في ديار بكر، أما قوات القطاع الشرقي ومركزه سيواس والقطاع الأوسط ومركزه جانكري والقطاع الغربي ومركزه أفيون حصار[1]

4- قوات الجندرمة: تعتبر قوات الدرك جزءا من القوات المسلحة التركية، والقيادة العامة لقوات الدرك تابعة للأركان العامة التركية في المسائل المتعلقة بالتدريب والتعليم، وهي على اتصال مع القوات المسلحة، وفي اتصال مع وزارة الداخلية في المسائل المتصلة في أداء الواجبات وسلامة النظام العام.[2]

ثالثا: الصناعة العسكرية التركية

اعتمدت تركيا ومنذ دخولها في حلف الشمال الأطلسي عام 1952 برنامجا لتحديث وتطوير القدرات العسكرية، والتي بدأت منذ أواسط الثمانينات واستندت إلى مبدأين رئيسين هما: الحصول على أسلحة متطورة من مناشئ غربية، واعتماد التصنيع العسكري المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى إلا أن ظروف تسعينيات القرن الماضي وأبرزها حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، دفعت صناع القرار الأتراك وفي مقدمتهم رجال المؤسسة العسكرية[3]، إلى الفهم العميق لصيرورة التحول ومنطق التغير أدركه حزب العدالة والتنمية مع وصوله إلى السلطة عام 2002 بقيادة أردوغان، وانطلق في إحداث التغير الشامل في الدولة ابتداء بتصحيح مسارها[4] بهدف جعل تركيا بلدا رائدا في المنطقة والعالم، وأن يكون الدفاع فعالا ورادعا وعصريا وأنه من الضروري تطوير الصناعات الدفاعية لزيادة قابلية إمكانات القوات المسلحة التركية، إذ أن الصناعات الدفاعية خلال هذه المرحلة، قد سجلت تقدما كبيرا وصلت إلى مستوى قدرة تركيا على صناعة دبابتها القومية[5]؛ ومن هذا المنطلق، سعت تركيا إلى تنويع مصادر السلاح وتأمينها، وتنمية القدرة الذاتية لها عن طريق تطوير صناعاتها العسكرية، فمنذ أواسط تسعينيات القرن العشرين، عملت تركيا على توسع القاعدة الصناعية العسكرية، وذلك لتحقيق عدة أهداف منها[6]:

---

[1] أحمد مشعان نجم، مرجع سابق، ص، 355.

[2] إسراء محمود، "أفرع القوات المسلحة التركية :فرادة وتميز، تركيا بوست، نشر بتاريخ (11 ديسمبر 2015)، متاح على: https://www.turkey-post.net/p-95805/ / 2018/02/12 /17:09سا.

[3] فراس محمد إلياس، مرجع سابق، ص، 94.

[4] أحمد قاعود، الإصلاحات الداخلية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية 2002- 2015، مركز رؤية للتنمية السياسية، (أفريل 2016)، ص، 12.

[5] أحمد مشعان نجم، مرجع سابق، ص، 356.

[6] أحمد يوسف الكيطان، مرجع سابق، ص، 206.

1- تأمين القاعدة الصناعية العسكرية التي تؤمن الحاجات العسكرية المطلوبة والمساعدة على تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، عن طريق تقليل استيراد الأسلحة والمستلزمات العسكرية من الخارج، والتحول إلى دولة مصدرة للسلاح، والاستفادة من العائدات المستحصلة منها. وقد قدرت كلفة التحديثات نحو (30) مليار دولار، ولمدة (8-10) أعوام، أي من العام 1996 إلى العام 2006، إلا أنه تم توسيع البرنامج التحديثي وزيادة تخصصاته لتصبح (150) مليار دولار وعلى مدى (30) عاما.

2- العمل على احتواء تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة من خلال مواجهة النزاعات الانفصالية التي اكتسبت زخما قويا في تلك الفترة، خاصة أن تركيا أصبحت تقع في منطقة هشة من الناحية الجيو- سياسية في مثلث الأزمات البلقاني – القوقازي- الشرق أوسطي، وهو ما فرض عليها تحديث وتطوير قواتها المسلحة لتكون قادرة على تحمل مسؤولية الدفاع عن وحدة وتماسك البلاد ومواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية التي قد تلحق بها[1].

3- العمل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي وكدولة محورية ذات دور حاسم من الناحية الجيو–إستراتيجية ليس من بوابة صد الشيوعية.[2]

ويعتبر حزب العدالة والتنمية هذه الخطوة أنها ضرورية وحتمية في آن واحد لحماية أمن الوطن ومصالحه العليا داخليا وخارجيا[3] لذلك قام بإنشاء شركات تركية متخصصة بالصناعات العسكرية أهمها[4]:

- ❖ شركة أسلسان (Aselsan): وهي من كبرى الشركات التركية، والمتخصصة بإنتاج الاليكترونيات والبرمجيات وأنظمة الاتصالات، وتقوم هذه الشركة بتصنيعها بترخيص أمريكي، حيث تعد من أهم الشركات المصدرة للمعدات العسكرية في تركيا.
- ❖ شركة روكتسان (Roketsan): مهمة هذه الشركة هو " تصميم وتصنيع وتطوير إنتاج منظومات القذائف والصواريخ الحربية في تركيا.[5]
- ❖ شركة أوتوكار(Otokar): مهمتها الرئيسية هو تصميم وتصنيع وتسويق المركبات التجارية والقتالية ومختلف منتجات صناعة الدفاع.[1]

---

[1]علي حسين باكير، مرجع سابق، ص، 38.

[2] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص، 38.

[3]Oktay BİNGÖL, Ali Bilgin VARLIK, TÜRK SAVUNMA SANAYNN GELECEGYI, TURKIYE ASYA STRATEJIK ARISTIRMALAR MERKAZI, (TASAM),StratejikRapor No: 71, (2015),p ,15.

[4]أحمد يوسف الكيطان، مرجع سابق، ص، 213.

[5]أنظر، موقع شركة روكيتسان، متاح على: http://www.roketsan.com.tr/ar/kurumsal/hakkimizda/، تاريخ الدخول/2018/01/30/ ، التوقيت، 15:21 سا.

كما أقامت هيئة الصناعات العسكرية التركية عدة مشاريع للأبحاث العسكرية بالاشتراك مع كبرى المؤسسات والجامعات التركية مثل: مؤسسة العلم والتكنولوجيا التركية (TUGITAK)، وجامعة اسطنبول التقنية (ITU)، وجامعة يلدز التقنية (YTU)، وجامعة الشرق الأوسط التقنية(ODTU)، وجامعة بلكنت (BU).[2] ويمكن من خلال الجدول التالي الإطلاع على أهم الصناعات العسكرية التركية:[3]

م	نوع السلاح المصنع محليا	ملاحظات
1	مروحيات مقاتلة من نوع " تي 129 أتاك"	تطوير لمروحية " إيه 129" الايطالية
2	طائرات بدون طيار من نوع" عنقاء بلوك ب"	صناعة تركية كاملة
3	طائرة تركية مقاتلة من نوع " إف إكس1" وطائرة " حركوش" التدريبية	دخلت الخدمة عام 2017
4	" كروفيت ملغم"	أول سفينة حربية بالكامل بتكلفة 250 مليون دولار وهي نصف تكلفة مثيلتها الأمريكية
5	بيرقدار	أول سفينة برمائية تركية بطول 139 مترا وعرض 120 مترا بإمكانها حمل (1200 طن) من الحمولة، مركبات، دبابات وعربات مدرعة
6	طرادات (بحرية) شبح من طراز "آدا"	يتم العمل عليها
7	هاوتز ذاتي الحركة 155 ملم فيرتينا caliberT155	مدفع ميدان ثقيل صناعة تركية بترخيص من كوريا الجنوبية ويبلغ مداه أكثر من 40 كلم
8	المدرعة " أرما"	مدرعة برمائية متعددة الاستخدامات، مزودة بحماية ضد الألغام والانفجارات
9	الدبابة التركية" ألتاي"	يتم تجريبها
10	تطوير نظام الدفاع الصاروخي الخاص	يتبع للقوات البرية
11	جهاز التشويش الأرضي (كورال) معدات الحرب الالكترونية	تم اضافته في عام 2015 وطورتها شركة " أسيلسان" التركية للصناعات العسكرية الالكترونية
12	بندقية سلاح المشاة MPT-76	ويصل تأثيرها إلى مدى 600 متر وتبلغ سرعتها 650 طلقة في الدقيقة الواحدة.
13	سلاح ليزر " لايزر"	أول سلاح تركي بقوة 20 كيلو واط ويعمل على صد التهديدات الآتية من البحر أو الجو أو البر عن طريق إرسال شعاع من " الليزر"

ورغم الجهود المبذولة من قبل حزب العدالة والتنمية للنهوض بالصناعات الدفاعية التركية، تبقى القاعدة التكنولوجية لهذا النوع من الصناعات الدفاعية في تركيا ناشئة مثل تلك الموجودة في الهند أو البرازيل

[1]DoğanSeçkinler ,ÖktemSöylemez ,OtokarYatırımcıilişkileri, yatirimcisunumu, koc,(3-05-2017),p,4.

[2]أحمد يوسف الكيطان، مرجع سابق، ص، 213.

[3]محمود سمير الرنتيسي، "تركيا وتفعيل القوة الصلبة الأبعاد والتداعيات"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (أفريل 2016)، ص، 5.

أو كوريا الجنوبية تحتاج إلى تعاون مع الدول الرائدة في هذا المجال على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، والصين[1].

رابعا: التدخلات العسكرية وحماية علمانية الدولة

أحدثت حركة المقاومة الوطنية خلال حرب الاستقلال مزجا قويا بين الدور السياسي والعسكري في مفهوم الوظيفة العسكرية، ووفق أتاتورك ومجموعته في استخدام هذه الشخصية ذات الوجهين السياسي والعسكري في تولي إدارة البلاد، ومن ثم لم يقتصر دور الجيش آنذاك على نقل الكماليين إلى سدة الحكم بل تحول الجيش ذاته إلى عضو فاعل في بناء الجمهورية التركية[2] ومنذ ذلك الحين، أصبح ينظر إلى المؤسسة العسكرية في تركيا على أنها" مدخل للسياسة العامة وعامل مؤثر ومتأثر بها ... وأنها جزء تكويني وجوهري في الدولة، وهي الحارس والحامي للدولة والمجتمع، بحسب ما تراه ووفق ما يحدده الدستور.[3]

هكذا تتولى المؤسسة العسكرية تحديد مصادر التهديد، وتتولى الاستجابة التي تراها أيضا، سواء أكان التهديد في الداخل أم في الخارج، عسكريا أم سياسيا أم غير ذلك، ولم يكن للحكومات والبرلمان والمؤسسات السياسية والتنفيذية والقضائية رقابة جدية، أو تدخل، أو إشراف مباشر على عملها، فقد باشرت خلال عقود عدة ما عدّته مهماتها وسياساتها الداخلية (وأحيانا الخارجية)، بسلطة ذاتية، وكان لديها نوع من الاستقلالية في كل ما يتعلق بها تقريبا[4] بعد انتهاء فترة حكم الحزب الواحد في تركيا التي بدأت عام 1923 وانتهت عام 1946، عندما أعلن رئيس الجمهورية " عصمت إينونو" انتقال تركيا إلى نظام التعددية الحزبية، ومنذ ذلك الحين بدأ الصراع بين الجيش والسياسة في تركيا، وقام الجيش بأربعة انقلابات عسكرية من منطلق أنه الحامي لمبادئ الجمهورية وعلمانيتها، وبعد كل انقلاب عسكري اعتاد

---

[1] Sophie LEFEEZ, L'INDUSTRIE DE DÉFENSE TURQUE : Un modèle de développement basé sur une volonté d'autonomie stratégique, POLICY PAPER,INSTITUT DE RELATIONS INTERNATIONALES ET STRATEDIQUE, I.R.I.S,(AVRIL 2017),p,2.

[2] طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدة إلى دستور بلا عسكر، (مصر: دار نهضة مصر للنشر، ط2، 2013)، ص، 37.

[3] رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016)، ص. 13.

[4] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغير، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط1، 2012،ص، 71.

الجيش أن يعزز نفوذه داخل الحياة السياسية ويرسخ سلطاته داخل مؤسسات الدولة المختلفة ويسن دستورا جديدا يحمي فيه مصالحه ويؤكد فيه على دوره السياسي[1].

وقد تجلى استعمال القوة العسكرية بعنف وشدة في انقلاب ديسمبر 1997، حيث تحركت دبابات الجيش التركي في الساعة الرابعة من صباح يوم الجمعة 12 سبتمبر، بقيادة رئيس الأركان كنعان إيفرين؛ لتضع يدها على السلطة، ببيان عدّد الأخطار الداخلية والخارجية التي تعرض لها النظام والأمن القومي في تركيا[2]، واعتبرت عمليات التصفية التي قام بها الجيش في هذا الانقلاب الأشمل والأكثر منذ عهد الجمهورية. فقد اعتقل وحقق مع أكثر من نصف مليون شخص، وأصدر أحكاما على سبعة ألاف شخص، أعدم فيهم فعليا 517 شخصا، وحكم بالسجن على أكثر من 400 صحافي، وطرد أكثر من أربعة ألاف مدرس وأستاذ جامعي، وعشرات القضاة من وظائفهم. ونزعت الجنسية من 14 ألف شخص، ومنع أكثر من 400ألف من الحصول على جوازات السفر.[3]

ومن الأمثلة أيضا عن استخدام القوة العسكرية لتغير الأوضاع الداخلية في تركيا نذكر محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 جويلية 2016 التي أثارت حالة من الارتباك داخليا وخارجيا. واتهمت الحكومة التركية مؤسس حركة الخدمة " محمد فتح الله كولن" أنه من يقف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة من خلال بعض القادة العسكريين الموالين لحركته داخل مؤسسة الجيش التركية، ما دفع بالحكومة التركية خلال 72 ساعة إلى اعتقال أكثر من 6 آلاف شخص ما بين مدني وعسكري و8000 عنصر من الشرطة بشبهة المشاركة في الانقلاب الفاشل[4].

وعن انعكاسات هذا الانقلاب الفاشل على سياسات أنقرة حيال " الأزمة السورية" تجدر الإشارة إلى أن السياسة التركية تجاه سورية اتسمت منذ بداية الأزمة في مارس 2011، بالتردد وغياب الحزم، ويتضح اليوم بجلاء أن هذا التردد كان مرتبطا إلى حد كبير بموقف المؤسسة العسكرية والعلاقة معها.وتُلقي مشاركة قادة الجيش الثاني والثالث في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد حكومة العدالة والتنمية في منتصف جويلية 2016 وهما المسؤولان عن حماية الحدود الجنوبية والشرقية مع كل من سوريا والعراق وحتى إيران، بعض الضوء على خلفيات إحجام الحكومة التركية عن التدخل عسكريا في سوريا، كما بات واضحا أن

---

[1] طارق عبد الجليل، الاستقالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات والتداعيات، شبكة الجزيرة، (أوت 2011)، ص، 6.

[2] محمد نور الدين، انقلابات تركيا من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2016، ص، 28.

[3] محمد نور الدين، مرجع سابق، ص، 29.

[4] غاندي عنتر، تداعيات انقلاب تركيا قراءة أولية، المعهد المصري للدراسات والسياسات الإستراتيجية، تقديرات سياسية،(23 جويلية 2016)،ص،1.

الجيش كان يقاوم خلال الفترة الماضية كل طلبات الحكومة بالتدخل في الصراع السوري، بذريعة أنه لا يستطيع فعل ذلك من دون دعم أمريكي أو غطاء من الناتو، وهو أمر غدا فعلا غير ممكن بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا في سبتمبر2015.[1]

خامسا: القوات المسلحة التركية والمشكلة الكردية

تأثر الأكراد كغيرهم بالفكر القومي الذي انتشر في الشرق الأوسط مع بداية القرن العشرين، حيث بدأت المقاومة الكردية على يد مشايخ الطرق الصوفية منها ثورة الشيخ سعيد بيرن (1865- 1925)، وخلال فترة العشرينيات والأربعينيات من القرن العشرين، كان هناك 24 انتفاضة كردية ضد الدولة العلمانية التركية التي حاول أتاتورك بمبادئه الست صهر الأكراد في القومية التركية فمنعوا من الحديث بلغتهم الأم ولم يعترف بها وكذلك تاريخهم وتراثهم[2]، ومن هنا يمكن القول أن: المسألة الكردية تعد القضية الأبرز في الأجندة الداخلية للقوات المسلحة التركية، كما يمكن القول أيضا: أنها القضية الأمنية الرئيسية للقوات المسلحة التركية في الوقت الحاضر.[3]

انتهج مصطفى كمال أتاتورك المقاربة الأمنية والعسكرية في تعامله مع " المشكلة الكردية" مستخدما القوة العسكرية المباشرة خلال قمع الثورات الكردية المختلفة، واستمرت الحكومات التي تلت أتاتورك على النهج نفسه[4]وفي عام 1984 اشتد الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني والقوات المسلحة التركية راح ضحية هذا الصراع أكثر من 40 ألف ضحية في الخمسة عشر سنة الأخيرة[5]، وبلغت تكلفة هذا الصراع مبلغ 300 مليار دولار، وهو مبلغ يكفي لبناء أكثر من 15 ألف مدرسة و900 مستشفى و150 جسر معلق و120 سدا في ربوع تركيا.[6]

---

[1] أنظر :" دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، (أوت 2016)،ص،1.

[2] أحمد سليم البرصان، الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا، (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، 2016)، ص، 133.

[3] إيفانجيليا أكسيارليس، الإسلام السياسي والدولة العلمانية في تركيا: الديمقراطية والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، تر: علاء أحمد إصلاح، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط2، 2016)، ص، 231.

[4] عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012،ص، 20.

[5] InstItute for securIty, Development polIcy, Turkey's Kurdish Confict: 2015-Present, BACKGROUNDER - December 2016,p,2.

[6] برهان كور أغلو، الذاكرة التركية للقضية الكردية من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي، شبكة الجزيرة، (أوت 2011)، ص، 3.

المحور الثالث: عامل القوة العسكرية التركية على مستوى البيئة الخارجية:(حالة سوريا 2011-2018)

أولا: بوادر التحول في العلاقات التركية – السورية

شهدت العلاقات التركية – السورية تحولا جذريا، بفضل الإرادة السياسية و الجهود المبذولة من قبل الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" والسوري "بشار الأسد"، وصلت هذه العلاقات ذروتها عام 2010 عندما لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا و إسرائيل، وفي 2009 وقع البلدين على أكثر من 50 اتفاقية ومذكرة تفاهم، منها: ما تعلق بترسيم الحدود بين البلدين، ومسألة تقاسم مياه الفرات، وإلغاء نظام التأشيرات لتسهيل تنقل حركة السلع والمواطنين عبر الحدود.[1]

هذا التحول الجذري في العلاقات التركية – السورية، قابله تحول جذري آخر بحلول عام 2011، حيث أدت الانتفاضة الشعبية في سوريا ضد حكومة الأسد، إلى عقد أول اجتماع لمجلس الأمن القومي التركي لبحث تطورات الأحداث في سوريا[2]، فقد وجدت تركيا أنه لا بد لها من التدخل في النزاع الجاري في سورية وأعلن المسؤولون الأتراك استعدادهم للمساعدة في عملية إصلاح النظام السوري في مقدمتهم رئيس الحكومة التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان، ووزير خارجيته أحمد داود أغلو. وكان هذا الأخير زار سورية والتقى الرئيس الأسد مرات عدة، قد حذره من أن سورية قد تتعرض لضربة عسكرية إذا لم يسرع في عملية الإصلاح إلا أن الأسد رفض الإذعان وقد رأى أن الدعوات التركية جاءت بلهجة استعلائية.[3] ويمكن اختصار المواقف التركية من الأزمة السورية حسب تسلسلها الزمني إلى أربع مراحل أساسية هي:

1. **مرحلة النصح والإرشاد:** حيث حاولت الحكومة التركية في هذه المرحلة دفع النظام السوري وقيادته إلى الانفتاح وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية، فوجه القادة الأتراك الكثير من النصائح للأسد، وأبدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كل السبل والإمكانيات اللازمة لتحقيق الإصلاح المطلوب في أسرع وقت.

[1] V.P Haran, Roots of the Syrian Crisis,INSTITUTE OF PEACE AND CONFLICT STUDES (IPCS), Special Report #181,(MARS 2016),p,7.

[2] Uğur Kaya et DilekYankaya, Les relations de la Turquie avec la Syrie, Institut français d'études anatoliennes,2013,p,73.

[3] موريال ميراك – فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، (بيروت- لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط1، 2014)، ص، 185.

2. **مرحلة إعادة تقييم الوضع:** لقد تمخضت سياسة إعادة تقييم الوضع عن خطاب أشد لهجة لتركيا تجاه الأسد مع الاحتفاظ بمضمون الرسالة السابقة، وهي أن سوريا تستطيع تجاوز الأزمة من خلال بوابة الإصلاحات الجذرية التي تحظى بدعم تركي.[1]

3. **مرحلة دعم المعارضة لإسقاط الأسد:** بعد أن فقدت تركيا إمكانات الضغط على النظام إثر القطيعة الدبلوماسية الكاملة بينهما بعد سحب السفيرين فضلا عن تقدم فصائل المعارضة ميدانيا في مواجهة النظام، صعدت تركيا من لهجتها أكثر واعتبرت أن نظام الأسد فاقد للشرعية باعتباره نظاما قاتلا لشعبه، ونادت بضرورة إسقاطه، فقدمت أنقرة خلال هذه المرحلة الطويلة الدعم للمعارضة المسلحة على عدة مستويات: الإعلامي، السياسي، الإغاثة، اللوجستيكي وحتى العسكري إن لم يتم الاعتراف بذلك علنا. واستضافت تركيا معظم القيادات السياسية للمعارضة السورية وأغلب مؤتمراتها كما تحدثت باسمها في مختلف المحافل الدولية.

4. **مرحلة الانتقال من المبادرة للدفاع:** وهي المرحلة الأخيرة، التي يكمن تأريخها بحادثة إسقاط أنقرة للمقاتلة الروسية، وقد فقدت خلالها تركيا أي أمل في إحداث اختراق كبير في الحالة السورية فيما يتعلق بإسقاط النظام أو ترجيح كفة المعارضة، وأصبح شغلها الشاغل حماية حدودها وأمنها القومي من تطورات الأزمة السورية.[2]

ثانيا: القوة الصلبة في العلاقات التركية – السورية

شكلت المرحلة الرابعة و الأخيرة، نقطة تحول في أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة في سوريا من بعد القوة الناعمة ومبدأ " صفر مشاكل" قبل وخلال السنوات الأولى للأزمة إلى بعد القوة الصلبة (القوة العسكرية المباشرة) و" مشاكل عدة" في علاقتها مع سوريا، وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى مرحلتين:

1- **مرحلة ما قبل الاستخدام المباشر للقوة العسكرية:** وهي المرحلة التي بدأت فيها بوادر توجه تركيا نحو استخدام القوة العسكرية المباشرة تجاه الأزمة في سوريا حماية لأمنها القومي، وذلك لأسباب عدة نذكر منها:

1. حادثة إسقاط الطائرة التركية من قبل سلاح الجو السوري، والذي اعتبر اتجاه خطير في الأواسط التركية وتحديد خطير لأنقرة التي أصبحت تلك الحادثة بعدها مبررا كبيرا لإمكانية

---

[1] مينا اسحق طانيوس بولس، السياسة التركية تجاه سوريا منذ 2002 حتى الآن، (القاهرة : المكتب العربي للمعارف، ط1، 2014)، ص، 59.

[2] سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (مارس 2016)، ص.ص، 11-12.

التدخل العسكري التركي حفاظا على أمنها القومي، وقد أبلغ مسؤولون أتراك نظرائهم الأمريكيين " أن الخطأ الذي ارتكبه النظام السوري يستحق التدخل العسكري".

2.الاختراقات السورية المتعددة للحدود التركية حيث باتت أنقرة تشعر بالقلق والإهانة خاصة بعد أن رفع القادة الأتراك من سقف خطابهم تجاه النظام السوري وطالبوا مرارا بإسقاطه بل وصل الأمر إلى حد التلويح بالخيار العسكري وإقامة مناطق آمنة عازلة داخل الأراضي السورية.[1]

3.تحول سورية إلى حلبة لصراع القوى العظمى، والذي تجسد في التنافس الأميركي - الروسي في سوريا في إطار صراعهم على النفوذ والتمركز في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يهدد المصالح القومية لتركيا ويفقدها دورها في ترتيبات الأزمة السورية ويجعلها خارج اللعبة.[2]

4.المشروع الكردي، وهو من أكثر الأسباب التي دفعت بتركيا للتدخل العسكري المباشر في سوريا، إذ تعد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) "حزب إرهابي"، وهو امتداد لحزب العمال الكردستاني التركي المحظور (PKK) في سوريا، وتسعى تركيا إلى إعاقة مشروعها السياسي (الحكم الذاتي) على حدودها الجنوبية وهو ما تعتبره خط أحمر لن تسمح أنقرة بتجاوزه مهما كلفها ذلك من تضحيات.[3]

2- **مرحلة استخدام القوة العسكرية المباشرة:** انطلاقا من الأسباب المذكورة آنفا، حسمت تركيا قرارها باستخدام القوة العسكرية تجاه الأوضاع في سوريا كآلية ضرورية وملحة بهدف حماية "أمنها القومي" وتحقيق أهداف سياستها الخارجية في ظل الظروف الإقليمية المحيطة بها، ويتجلى التدخل العسكري التركي في سورية من خلال عمليتين عسكريتين (درع الفرات، غصن الزيتون):

1. **عملية درع الفرات:** بدأت عملية درع الفرات في 24 أوت 2016 بعملية عسكرية تركية بالتنسيق مع قوات التحالف الدولي لتوفير دعم لمجموعة من فصائل الجيش السوري الحر من أجل إنهاء سيطرت تنظيم الدولة "داعش" في شمال سوريا، ومن أجل

---

[1] محمد خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية: 2008-2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ماجستير دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر –غزة-، فلسطين، 2013، ص. ص، 143-144.

[2] حيدر صلال، التنافس الروسي – الأمريكي في سوريا، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد(3)، (جويلية 2017)، ص، 219.

[3] سعيد الحاج، "المشروع الكردي في سوريا وخطوط تركيا الحمراء"، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net

منع القوات الكردية التابعة لحزب الإتحاد الديمقراطي (PYD)، من وصل الكنتونات الكردية بين عفرين وكوباني، ومن التقدم تحديدا في المنطقة الواقعة غرب الفرات.[1]



المصدر: http://www.aljazeera.net

وقد أعلن حين ذاك الرئيس التركي" رجب طيب أردوغان" أن العملية تهدف؛ لوضع حد للهجمات المتكررة على المناطق الحدودية مع سوريا، موضحا أنها تستهدف تنظيم الدولة الإسلامية " داعش" وحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا[2]، واستخدمت القوات التركية، في عملية " درع الفرات"، المدافع وراجمات الصواريخ التركية المتمركزة على الحدود مع سوريا بالإضافة إلى تنفيذ غارات جوية بالطائرات F16[3] وقد مرت عملية درع الفرات بثلاث مراحل هي:

- ✓ **المرحلة الأولى:** استطاعت قوات "درع الفرات" السيطرة على مدينة جرابلس وريفها في المرحلة الأولى من تنظيم داعش والأكراد.[4]
- ✓ **المرحلة الثانية:** استطاعت تركيا في هذه المرحلة أن تنهي وجود تنظيم داعش من على حدودها الجنوبية مع سوريا بشكل تام وتحرر عدد كبير من القرى والبلدات الحدودية ما بين جرابلس وأعزار، وهي المنطقة التي لطالما نادت تركيا بجعلها منطقة آمنة أو منطقة حظر طيران، وقد استطاعت تركيا في المرحلة الأولى والثانية من توفير مناطق آمنة لعدد كبير من اللاجئين، وبدأ

---

[1] عملية درع الفرات : زخم إضافي لخيارات السياسة التركية، جسور للدراسات، تقدير موقف، (أفريل 2016)، ص، 2.
[2] طارق دياب، عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة، المعهد المصري للدراسات، (5 ديسمبر 2016)، ص، 1.
[3] عبد اللطيف التركي، ماذا وراء عملية " درع الفرات" العسكرية في سوريا؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (25 أوت 2016)، ص، 1.
[4] طارق دياب، مرجع سابق، ص، 1.

العديد من سكان جرابلس بالعودة إلى بيوتهم، كما ساعد وجود هذه المنطقة الآمنة في خفض أعداد اللاجئين السوريين إلى تركيا بشكل كبير.

- ✓ **المرحلة الثالثة:** السيطرة على مدينة الباب بعد أن قامت بطرد داعش من المنطقة المتبقية بين تركمان ومارع، والتي تقع بين منطقة دابق التي تحظى بمكانة رمزية عند الأتراك. كونها حررت على يد السلطان سليم الأول.[1]

وإذا كان من ناحية الحسابات السياسية، إبعاد تنظيم الدولة عن الحدود التركية يخدم كل القوى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، فإن امتداد العملية قد يفضي إلى مصالح متضاربة ما بين تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بوحدات حماية الشعب الكردية، فإذا كانت أمريكا تعتبر وحدات الشعب الكردية شريك في محاربة داعش، فإن أنقرة ترى أن هدفها الاستراتيجي من عملية درع الفرات هو منع حزب العمال الديمقراطي الكردي (PYD)، من السيطرة على شمال سوريا، وفرض كيان أو دويلة تمنع تركيا من التواصل الجغرافي مع سوريا والبلدان العربية.[2]

هذا التضارب في المصالح بين تركيا وأمريكا عبر عنه رئيس الوزراء التركي " بن علي يلدرم" في مقابلة مع تلفزيون " أن تي في" أن عملية درع الفرات " كانت ناجحة وانتهت" مشيرا إلى أن أي عملية تليها سوف يكون لها اسم مختلف[3]، ويفهم من هذا التصريح أن يلدرم: احتفظ لبلاده بالحق في القيام بعمليات عسكرية أخرى تحت مسميات جديدة، وهو ما حدث بالفعل على اثر مناوشات عسكرية متكررة بين الميلشيات الكردية المتمركزة في عفرين والقوات التركية في مناطق درع الفرات، ما دفع بتركيا إلى حشد قواتها على الحدود مع سوريا في إشارة إلى عملية عسكرية مرتقبة في عفرين والتي سميت ب " غصن الزيتون".[4]

2.عملية غصن الزيتون: بعد إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بوقت قليل أن العملية التركية الموجهة ضد حزب العمال الكردستاني وامتداده " وحدات حماية الشعب" التابعة لحزب الإتحاد الديمقراطي في عفرين قد بدأت فعليا، أعلنت القوات المسلحة التركية عند بدأ التقدم في عملية " غصن الزيتون" في تمام الساعة الخامسة مساء من يوم 20 جانفي 2018، ووفقا لمسؤولين أتراك فقد استندت العملية التي تجري على الأراضي السورية قانونيا، كما حصل في عملية درع الفرات، على المادة 51 من قرارات الأمم

---

[1] عملية درع الفرات : زخم إضافي لخيارات السياسة التركية، مرجع سابق، ص، 2.

[2] عمر كوش، إلى أين تتجه عملية" درع الفرات" التركية؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (26 سبتمبر 2016)، ص، 2.

[3] تركيا تعلن عملية " درع الفرات" بسوريا"، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/3/30/

[4] سعيد الحاج، الوجهات المحتملة للعملية التركية في سوريا، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (11 أوت 2017)، ص، 1.

المتحدة[1]، والهدف من عملية " غصن الزيتون" حسب ما جاء في تقرير رئاسة الوزراء التركية، هو:" أن هذه العملية سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ لا تستهدف إلا الإرهابيين وما يتعلق بأماكن تحصينهم ومواقعهم وأماكن تواجدهم والأسلحة والآليات والعربات العسكرية التابعة لهم. وقد تم اتخاذ كل التدابير والحسابات اللازمة حتى لا يتضرر الأهالي العزل الأبرياء أثنائها[2]، كما ذكر رئيس الوزراء بن علي يلدرم بأن عملية " غصن الزيتون" تتكون من أربعة مراحل وتهدف لإنشاء مناطق آمنة بعمق 30 كلم، ويمكن تحديد الأهداف المفترضة التي تسعى تركيا إلى تحقيقها من خلال هذه العملية أهمها[3]:

- **الأول:** إنهاء سيطرة وحدات الحماية الكردية على منطقة عفرين بالكامل.
- **الثاني:** إذا لم يمكن ذلك فتقليص مساحة نفوذها وحصرها في نطاق جغرافي أضيق.
- **الثالث:** وأد فكرة التواصل الجغرافي بين كانتونات الجزيرة وعين العرب في الشرق وعفرين في الغرب بشكل نهائي.
- **الرابع:** إنهاء إمكانية وصول مناطق النفوذ الكردي في سوريا إلى البحر المتوسط مستقبلا، وبالتالي تصعيب فكرة إعلان كيان سياسي يحكمه حزب الإتحاد الديمقراطي أو بالحد الأدنى اضطراره لعلاقات جيدة مع تركيا لضمان التجارة و والتصدير والتواصل مع العالم الخارجي عبرها.
- **الخامس:** ضبط تهريب العناصر المسلحة من عفرين إلى تركيا عبر البحر المتوسط.

وفيما يلي نرصد ردود الأفعال والمواقف الدولية والإقليمية من عملية "غصن الزيتون" وهي كما يلي:

1. **الموقف الأمريكي:** مع بدأ العملية العسكرية التركية في عفرين جاء الرد الأمريكي دبلوماسيا ومخفضا إلى حد بعيد ودعا إلى " ضبط النفس" على لسان وزير خارجيته تريلسون مع إبداء التفهم لمصالح تركيا الأمنية حسب المتحدث باسم البيت الأبيض.[4]
2. **الموقف الروسي :** كثفت أنقرة تواصلها واتصالاتها مع القيادة الروسية وأوفدت رئيس أركان الجيش وجهاز الاستخبارات إلى موسكو للتفاهم وجها لوجه على عملية عفرين[5]، وبالرغم

[1] محمود سمير الرنتيسي، تركيا في عفرين : تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الاقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، (25 جانفي 2018)،ص،2.

[2] الجمهورية التركية، رئاسة الوزراء، المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام، حملات التضليل الإعلامي المساقة ضد عملية غصن الزيتون، 2018، ص،2.

[3] سعيد الحاج، عملية عفرين: الدوافع والتحديات والسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات، (23 جانفي 2018)، ص.ص، 4-5.

[4] أحمد وليد، العملية العسكرية التركية في عفرين الأهداف- الدلالات والتداعيات، مركز برق للاستشارات والدراسات المستقبلية، (2018)، ص، 7.

[5] سعيد الحاج، عملية عفرين: الدوافع والتحديات والسيناريوهات، مرجع سابق، ص، 7.

من أن روسيا أعربت عن قلقها إلا أنها أعلنت أن واشنطن هي من دفعت أنقرة لهذه الخطوة وأن واشنطن تضغط على الأكراد وتشجعهم على التوجهات الانفصالية.[1]

3. **الموقف الإيراني:** وهي إحدى الدول الثلاث الضامنة لمناطق خفض التصعيد بسوريا إلى جانب تركيا وروسيا- فدعت إلى وقف العملية التركية، معتبرة أنها قد تساعد من وصفتهم بالإرهابيين.[2]

4. **الموقف السوري:** ترى سوريا في عملية "غصن الزيتون" أنها عدوان تركي غاشم على أرضي سورية معتبرة أن " هذه الخطوة الأحدث في الاعتداءات التركية على السيادة السورية" وطالبت سوريا المجتمع الدولي بإدانة هذا العدوان واتخاذ الإجراءات الواجبة لوقفه فورا، كما نفت أن تركيا قد أبلغتها بهذه العملية العسكرية متوعدا تركيا بالمقاومة على الأرض.[3]

أمام تناقض المواقف تلك، يبقى المشهد العسكري في عفرين أمام سيناريوهات عدة يحكمها ثبات أو تغيير في موقف اللاعبين وجغرافية المنطقة ومدى قدرة الميليشيات الكردية على خوض حرب استنزاف ضد الأتراك وقوات الجيش السوري الحر المتحالفة معها ويمكن سبر تلك الاحتمالات وفق الآتي:

1. **السيناريو الأول:** تحقيق كامل أهداف العملية بالسرعة المطلوبة.

بالسيطرة على كامل عفرين، وفق المخطط التركي والوقت المتوقع للمعركة، دون ظهور أي عقبات في وجه العملية سواء على الصعيد الدولي أو التصدي الكردي أو الشأن المحلي التركي، أما الميليشيات الكردية، فأمام صدمتها بالموقف الأمريكي والروسي، تعيش حالة من التخبط أمام الحرب النفسية التي تشنها أنقرة قبل وأثناء العملية، إضافة إلى ذلك تنوع محاور العمل وعدم وجود عمق استراتيجي للأكراد في عفرين أو خطوط إمداد، وعلى صعيد الرأي العام التركي، فقد ساهمت التصريحات المبكرة حول العملية بتهيئة وحشد الرأي العام التركي والتفافه حول القيادة العسكرية والسياسية.[4]

---

[1] محمد سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص، 5.

[2] مواقف دولية متباينة من العملية التركية بعفرين، الجزيرة.نت، 2018/1/12، متاح على:http://www.aljazeera.net/news/arabic

[3] كيف رد نظام الأسد على عملية تركيا في عفرين، 2018/1/21، متاح على الرابط: https://arabic.cnn.com/middle-east/2018/01/21/

[4] همام القهوجي، عملية(غصن الزيتون) أبعادها والمواقف الدولية تجاهها والسيناريوهات المتوقعة، طوران للأبحاث والدراسات، 2017،ص،13.

2. السيناريو الثاني: إنهاء العملية في عفرين والتوسع نحو منبج ومناطق شرق نهر الفرات

هو أن تزج تركيا بمزيد من القوات لإنهاء عملياتها في عفرين والتوجه بعد ذلك نحو منبج ومناطق شرق نهر الفرات، وهذا سيؤدي لاستنزاف القوات التركية، فضلا عن تضارب المصالح مع الفاعلين الآخرين في تلك المناطق خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

3. السيناريو الثالث: اكتفاء تركيا بالتقدم على بلدات شرقي عفرين ذات الغالبية العربية.

بذاك تفرض تركيا حصارا على عفرين، وهو أقل تكلفة كون حدود تركيا تحيط بعفرين من جهة الغرب والشمال الغربي إضافة إلى وجود الكتائب الموالية لها من جهة الشرق (اعزار) والجنوب الغربي (أطمة) والجنوب الشرقي (دارة عزة وقلعة سمعان) فتركيا والقوى الموالية لها تحيط بعفرين من كافة الجهات تقريبا عدا عن ممر ضيق من جهة الجنوب الشرقي من خلال بلدة(نبل) التي تسيطر عليها قوات النظام السوري.[2]

الخاتمة:

شهدت السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم عام 2002، خروج أنقرة، عن التقاليد الكمالية التي فضلت عدم الانخراط في الشؤون الشرق أوسطية مع تعزيز العلاقات بشكل أوثق مع الغرب، حيث أولى الحزب اهتماما كبير بشؤون الشرق الأوسط بهدف الارتقاء بالدور الإقليمي لتركيا.أما بالنسبة للعلاقات التركية- السورية نجحت تركيا في تحويل العلاقات العدائية التاريخية مع سوريا بسبب: "حزب العمال الكردستاني، لواء الاسكندرونة، ومشكلة تقاسم مياه نهر الفرات"، إلى صداقة قوية، وبنت تركيا خلال الفترة الممتدة من (2002-2011)، علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية قوية مع دمشق وذلك تنفيذا لسياسة " العمق الاستراتيجي" التي تبنتها أنقرة في سياستها الخارجية واعتمادها بشكل أكبر على بعد "القوة الناعمة " مع دول الجوار الجغرافي منها سوريا.

وبحلول عام 2011، ومع انطلاق الاضطرابات في سوريا، تبدل الموقف التركي تجاه سوريا من القوة الناعمة بأبعادها المختلفة: الاقتصادية والثقافية السياسية والاجتماعية، إلى انتهاج أنقرة بعد القوة العسكرية كأداة من أدوات سياستها الخارجية ويعود ذلك حسب استنتاجات الدراسية إلى:

[1] أحمد وليد، مرجع سابق، ص، 10.

[2] المنصة المدنية السورية، عفرين والسيناريوهات المحتملة، متاح على: http://www.scplatform.net

1- السياسة الخارجية لأي دولة تحكمها عدة محددات داخلية وخارجية، لذلك نجد أن السياسة الخارجية التركية تجاه سورية بعد 2011، ارتكزت على ثلاثة عوامل: التطورات الميدانية في سوريا، المقاربة الدولية للأزمة السورية، قوة المشهد التركي الداخلي.

2- مر التدخل التركي في الأزمة السورية بأربع مراحل: مرحلة النصح والإرشاد، مرحلة إعادة تقيم الوضع ، مرحلة دعم المعارضة لإسقاط نظام الأسد، مرحلة الانتقال من المبادرة إلى الدفاع.

3- أخذ التدخل العسكري التركي في سوريا شكلين: التدخل غير المباشر :تمثل في دعم المعارضة السورية عسكريا: "التسليح التدريب والإعلام لإسقاط نظام بشار الأسد"، أما التدخل باستخدام القوة العسكرية المباشرة تمثل في : إسقاط الطائرتين السورية والروسية بعد اختراق المجال الجوي التركي،ثم التدخل العسكري المباشر من خلال عمليتين عسكريتين:"درع الفرات" و"غصن الزيتون".

4- يعود التدخل العسكري التركي المباشر في سوريا لسببين رئيسين هما: الأول، أن تركيا تنظر إلى مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي بإنشاء دويلة أو حكم ذاتي على حدودها الجنوبية أنه خطرا على أمنها القومي باعتبار أن هذا المشروع سيكون حاجزا جغرافيا وسياسيا بين تركيا من جهة وسوريا والعالم العربي من جهة أخرى، كما أنه سيكون في الغالب كيان معاديا لتركيا في سياستها الخارجية، أما الثاني فهو يكمن في التواجد العسكري الدولي في سوريا الروسي الإيراني وحلفائهم من جهة أمريكا وحلفائها من جهة أخرى، وما يمكن أن يحمله هذا التواجد من سيناريوهات التقسيم التي قد تتأثر بها تركيا على المدى المتوسط والبعيد.

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. الأقداحي هشام محمود ،السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2012.
2. أكسيارليس إيفانجيليا، الإسلام السياسي والدولة العلمانية في تركيا: الديمقراطية والإصلاح وحزب العدالة والتنمية، تر: علاء أحمد إصلاح، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ط2، 2016.
3. باكير علي حسين ، تركيا الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو استراتيجية- النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2010.

4. البرصان أحمد سليم، الاسلام السياسي والديمقراطية في تركيا، الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، 2016.
5. بيليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
6. الخماش رنا عبد العزيز ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016.
7. سعيد محفوض عقيل ، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية – التغير، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط1، 2012.
8. صبري مقلد اسماعيل ، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: مشورات ذات السلاسل، ط4، 1985.
9. صبري مقلد اسماعيل ،السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العلمية، الجيزة: المكتبة الأكاديميةط1، 2013.
10. طانيوس بولس مينا اسحق ، السياسة التركية تجاه سوريا منذ 2002 حتى الآن، القاهرة : المكتب العربي للمعارف، ط1، 2014
11. عبد الجليل طارق ، العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدة إلى دستور بلا عسكر، مصر: دار نهضة مصر للنشر، ط2، 2013.
12. عبد الفتاح بشير، القوة العسكرية وحسم الصراعات الولايات المتحدة نموذجا، القاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية، 2008.
13. عطوان خظر، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
14. العقابي على عودة ، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد: الدار الجماهيرية، 2010 .
15. العيد دحماني، السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط بعد 2002، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016.
16. فايسباخ موريال ميراك، واكيم جمال ، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، بيروت- لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط1، 2014.
17. الكيطان أحمد يوسف ، تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تحولات الداخل ورهانات الخارج، الأردن : دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015.
18. الأقداحي هشام محمد ،العلاقات الإستراتيجية الدولية، إسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2014.
19. محمد إلياس فراس ، تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
20. نجم أحمد مشعان ، مكانة تركيا الدولية : دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2017.
21. نور الدين محمد ، انقلابات تركيا من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2016.

22. نوري النعيمي أحمد ،عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة أنموذجا، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
23. ويلكينسون بول ،العلاقات الدولية،تر: لبنى عماد تركي ، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،ط1 2013.

ثانيا: المجلات

24. صلال حيدر ، التنافس الروسي – الأمريكي في سوريا، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد(3)، (جويلية 2017).

ثالثا: الرسائل الجامعية

25. يوسف القدرةمحمد خليل ، تطور العلاقات السياسية التركية- السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية: 2008-2012، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ماجستير دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر –غزة-، فلسطين، 2013.

رابعا: الدراسات والتقارير

26. أبو حلاوة كريم ،سياسات القوة الذكية ودورها في العلاقات الدولية،مركز دمشق للأبحاث والدراسات،2015.
27. أحمد وليد ، العملية العسكرية التركية في عفرين الأهداف- الدلالات والتداعيات، مركز برق للإستشارات والدراسات المستقبلية، (2018).
28. أنظر :" دوافع التدخل التركي في سورية واحتمالات توسعه"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، (أوت 2016)،ص،1.
29. التركي عبد اللطيف ، ماذا وراء عملية " درع الفرات" العسكرية في سوريا؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (25 أوت 2016).

30. الجمهورية التركية، رئاسة الوزراء، المديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام، حملات التضليل الإعلامي المساقة ضد عملية غصن الزيتون، 2018.
31. الحاج سعيد ، عملية عفرين: الدوافع والتحديات والسيناريوهات، المعهد المصري للدراسات، (23 جانفي 2018)
32. الحاج سعيد ، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، (مارس 2016).

33. الحاج سعيد، الوجهات المحتملة للعملية التركية في سوريا، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (11 أوت 2017) دراسة.
34. دياب طارق ، عملية درع الفرات في مرحلتها الثالثة، المعهد المصري للدراسات، (5 ديسمبر 2016).
35. الرنتيسي محمود سمير ، تركيا في عفرين : تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الاقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، (25 جانفي 2018) .

36. الرنتيسي محمود سمير ، تركيا وتفعيل القوة الصلبة الأبعاد والتداعيات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (أفريل 2016).

37. عبد الجليل طارق ، الاستقالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات والتداعيات، شبكة الجزيرة، (أوت 2011).
38. عملية درع الفرات : زخم إضافي لخيارات السياسة التركية، جسور للدراسات، تقدير موقف، (أفريل 2016).
39. غاندي عنتر، تداعيات انقلاب تركيا قراءة أولية، المعهد المصري للدراسات والسياسات الإستراتيجية، تقديرات سياسية،(23 جويلية 2016)،ص،1.
40. قاعود أحمد ، الإصلاحات الداخلية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية 2002- 2015، مركز رؤية للتنمية السياسية، (أفريل 2016).
41. القهوجي همام ، عملية(غصن الزيتون) أبعادها والمواقف الدولية تجاهها والسيناريوهات المتوقعة، طوران للأبحاث والدراسات، 2017.
42. كور أغلو برهان ، الذاكرة التركية للقضية الكردية من المسألة الشرقية إلى الانفتاح الديمقراطي،شبكة الجزيرة، (أوت 2011).
43. كوش عمر ، إلى أين تتجه عملية" درع الفرات" التركية؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (26 سبتمبر 2016) .
44. محفوض عقيل سعيد ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
45. وحدة الرصد والتوثيق، خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، الجيش التركي خريطة معلومات أولية،المعهد المصري للدراسات السياسية، (12 سيبتمبر 2016).

خامسا: مواقع الأنترنت

1. محمود إسراء ، " أفرع القوات المسلحة التركية :فرادة وتميز، تركيا بوست، نشر بتاريخ (11 ديسمبر 2015)، متاح على: https://www.turkey-post.net/p-95805.
2. موقع شركة روكيتسان، متاح على: http://www.roketsan.com.tr/ar/kurumsal/hakkimizda.
3. سعيد الحاج، "المشروع الكردي في سوريا وخطوط تركيا الحمراء"، متاح على الرابط http://www.aljazeera.net:.
4. تركيا تعلن عملية " درع الفرات" بسوريا"، متاح على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/3/30/
5. مواقف دولية متباينة من العملية التركية بعفرين، الجزيرة.نت، 2018/1/12، متاح على الرابط:http://www.aljazeera.net/news/arabic.

6. كيف رد نظام الأسد على عملية تركيا في عفرين، 2018/1/21، متاح على الرابط:
https://arabic.cnn.com/middle-east/2018/01/21/
7. المنصة المدنية السورية، عفرين والسيناريوهات المحتملة، متاح على :http://www.scplatform.net.

باللغة الأجنبية:

8. BİNGÖL Oktay, Bilgin VARLIK Ali, TÜRK SAVUNMA SANAYNN GELECEGYI, TURKIYE ASYA STRATEJIK ARISTIRMALAR MERKAZI, (TASAM),StratejikRapor No: 71, (2015).
9. Haran V.P, Roots of the Syrian Crisis,INSTITUTE OF PEACE AND CONFLICT STUDES (IPCS), Special Report #181,(MARS 2016).
10. HURRIYET DAILY NEWS, Turkish Military in firepower World top 10 list, (01 september 2017), in :http://www.hurriyetdailynews.com.
11. InstItute for securIty, Development polIcy, Turkey's Kurdish Confict: 2015-Present, BACKGROUNDER - December 2016.
12. Kaya Uğur et YankayaDilek, Les relations de la Turquie avec la Syrie, Institut français d’études anatoliennes,2013.
13. LEFEEZ Sophie, L’INDUSTRIE DE DÉFENSE TURQUE : Un modèle de développement basé sur une volonté d’autonomie stratégique, POLICY PAPER,INSTITUT DE RELATIONS INTERNATIONALES ET STRATEDIQUE, I.R.I.S,(AVRIL 2017).